

الإمامان

ابو صنيعة وما لك

مناع القطن
مدير المعهد العالي للقضاء

أبو حنيفة

التعريف بعصره : -

يعد بنو قبل أن تترجم لأبي حنيفة وتذكر أصول مذهبه ، أن نتعرف على عصره والعوامل التي أحاطت به وكان لها أثرها في حياته .

ولقد كانت ولادة أبي حنيفة في زهرة شباب دولة بني أمية في عهد عبد الملك بن مروان ، وأدرك في بداية حياته ولاية العجاج الثقفي على العراق ، وشاهد ما كان عليه من فساد ، وما اختاره لنفسه في معاملة خصوم الأمويين السياسيين من عنف وشدة . كما أدرك في شبابه خلافة الإمام العادل عمر بن عبد العزيز . وعاصر ضعف الدولة الأموية ، وشهد مصرعها ، وامتد به الأجل إلى أن نجحت الدعوة لبني العباس ، ولم تتركه الوفاة إلا في أيام المنصور عام ١٥٠ هـ .

وقد بلغت الدولة الإسلامية في عصر أبي حنيفة أوج عظمتها ، وامتد سلطانها من المحيط الأطلسي غربا إلى الصين شرقا ، واستولت على جزء غير قليل من أوروبا ، بفتح الأندلس وهي تضم تحت لوائها شتاتاً من الأجناس المختلفة التي دخلت في الإسلام بعد فتح بلادها . فكان منهم : الفارسي والرومي ، والشرقي ، والهندي ، والمصري .

وباتساع رقعة الدولة ، وتباعد أقاليمها واختلاف أجناس أبنائها وتعدد ثقافتهم تزايد مطالبها ، وتحتاج إلى أسس وطيدة شاملة تبنى عليها قواعد السلطة ، وتقيم دعائم الحكم وتحدد علاقاتها في السلم والحرب ، هذا كله يحتاج إلى جهد من الفقهاء لاستنباط الأحكام ، وسد حاجات البلاد في القضايا والقضاء .

وقد لعبت الفرق الدينية دورها في عصر أبي حنيفة ، وكثر حولها الجدل وبدأ تدوين العلم ، وظهرت حركة الترجمة ، فسرى التفكير اليوناني مع مزيج من التفكير الفارسي إلى البلاد الإسلامية ، وتفاعل هذا التفكير بمنهجه العقل مع المنهج البشري لدى المسلمين ، فأثر هذا في التفكير الإسلامي ، وأخذ البحث الفقهي يتجه نحو

الكشف عن المثل في الأحكام الشرعية ، ويفرض المسائل ويستعمل القياس ، حيث لا يجد نصا في كتاب أو سنة .

وإذا عرفنا أن العراق كانت أهم مركز للنشاط العلمي ، ورث الحضارات القديمة وانسابت إليه فلسفتها وعلومها واتخذها العباسيون عاصمة لهم ، فازدهرت فيه الحركة العلمية ، وعرفنا ازاء هذا أن العراق كان مهد مدرسة أهل الرأي وكبار شيوخها ، أمثال علقمة بن قيس النخعي ، وإبراهيم بن زيد النخعي ، وحمام بن أبي سليمان الأشعري .

وإذا عرفنا هذا كله وأن حياة أبي حنيفة كانت في العراق ، فأننا ندرك أنه استمد من هذه العوامل كلها منهج تفكيره .

مكانة الفقهاء :

ولا يغوتنا أن نشير الى مكانة العلماء ، ومنزلة الفقهاء ، في عصر أبي حنيفة ، فقد كانت الدولة آنذاك إسلامية تقوم على دين الله ، وترسي دعائم حكمها على شريعته ولا تكتسب الدولة هذه الصفة الا باحترام علمائها ، ولذا احتفظ الفقهاء بشخصياتهم وكانت لهم من الولاة مواقف تشهد بشجاعتهم في الحق وقوة شكيمتهم في انكار المنكر .

فقد أبي سعيد بن المسيب أن يبايع الوليد وسليمان ابني عبد الملك بن مروان بولاية العهد ، حتى أسر الخليفة بعرضه على السيف ، وجلده خمسين جلدة ، والتشهير به في أسواق المدينة ، ومنع الناس من مجالسته ، ولما طلب الخليفة وده بأن يزوج ابنته لولي العهد أبته رفض ذلك وأثر عليه أبا وداعه أحد مرعيه الفقراء .

هذا سعيد بن جبير يرى أن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث على حق في خروجه على عبد الملك بن مروان فروعته ، مما حمل العجاج عامل عبد الملك على قتله .

ونال أبا حنيفة من الآذى ماناله كذلك ، وأنهم لدى العباسيين يميله الى أحد العلويين المارجرين عليهم ، وهو إبراهيم بن عبد الله .

غلبة الموالى على الفقه والعلم :

ومن مظاهر عصر أبي حنيفة غلبة الموالى على العلم عامة ، والفقه خاصة ، فإن ادراك العلم صناعة وقن ، والموالى اقرب الى ادراك هذا بحكم بيئتهم ، بينما العرب على فطرتهم ، وربما كانت مسازعة الموالى الى ذلك تطلعا منهم الى احراز لفسيطة العلم حتى يتألوا بهذا شرفا يرفع مكانتهم .

جاء في المقدم الفريد أن ابن أبي ليلى قال : قال عيسى بن موسى ، وكان دينا شديدا العصية ، عن الامراء العباسيين : من كان فقيه البصرة ؟ قلت : الحسن بن أبي الحسن . قال : ثم من ؟ قلت : محمد بن سيرين ، قال فما هما ؟ قلت : موليان . قال : فمن كان فقيه مكة ؟ قلت : عطاء بن أبي رباح ، وسجاد ، وسعيد بن جبير ، وسليمان بن يسار . قال فما هؤلاء ؟ قلت : موال . قال : فمن فقهاء المدينة ؟ قلت : زيد بن أسلم ، ومحمد بن المنكدر ، ونافع بن أبي نعيم . قال : فما هؤلاء ؟ قلت : موال ، فتغير لونه ثم قال : فمن افقه أهل قسامة ؟ قلت : ربيعة الرأي وابن أبي الزناد . قال : فما كانا ؟ قلت : من الموالى . فاريد وجهه . ثم قال : فمن فقيه اليمن ؟ قلت : طاوس وابنه وابن منبه . قال فمن هؤلاء ؟ قلت : من الموالى ، فانتقدت اوداجه وانتصب قاعدا ، وقال : فمن كان فقيه خراسان ؟ قلت : عطاء بن عبيد الله الخراساني . قال : فما كان عطاء هذا ؟ قلت : مولي . فازداد تريدا واسود اسودادا حتى غفقه . ثم قال : فمن كان فقيه الشام ؟ قلت : مكحول . قال : فما كان مكحول هذا ؟ قلت : مولي ، فتفنن الصمداء ثم قال : فمن كان فقيه الكوفة ؟ فوالله لولا خولي لقلت : الحكم بن عتبة ، وحمام بن أبي سليمان ، ولكني رأيت فيه الشر ، فقلت ابراهيم النخعي ، والشعبي . قال : فما كانا ؟ قلت : عربيان ، فقال - الله اكبر - وسكن جأله .

هذا وقد نشأ الفقه في عصر أبي حنيفة وازدهر ، لاسيما عندما اتفقد العباسيون بغداد مقرا للحكم ، وتركزت فيها الحضارة الاسلامية ، ونشطت الحركة العلمية ، وامتزج اخلاط من أمم مختلفة كالفرس والروم ، وقرب الغلفاء العباسيون اليهم الفقهاء ، ليضوم حكمهم على أسس من الدين وشرعيته .

مولد أبي حنيفة ونشأته : (٨٠ - ١٥٠ هـ) :

وُلِدَ أبو حنيفة عام ٨٠ هجرية على الأصح وتوفي عام ١٥٠ هـ . واسمه النعمان بن ثابت . بن زوطي من أصل فارسي . ونشأ تاجراً يتجر في الحرز بالكوفة في وهي آنذاك زاخرة بالعلماء والفقهاء . فما لبث أبو حنيفة حتى مال إلى مجالسهم والأخذ عنهم . وأقبل على الفقه بعد أن ألم بطرف من العلوم الإسلامية . ومازال ينهل من معينه حتى صار امام أهل الرأي .

وعرف أبو حنيفة بكثرة اجتهاده وطلبه بالقياس . متأثراً في ذلك بشيوخه الذين أخذ عنهم . فقد كان شيخه حماد بن أبي سليمان . الذي انتهت إليه في عصره رئاسة الفقه في العراق . فتتلمذ على إبراهيم النخعي أحد شيوخ مدرسة الرأي .

ولا يعني هذا أن أبا حنيفة لم يأخذ العلم من أحد آخر سوى حماد . فقد أخذ عن عطاء بن أبي رباح . وعكرمة مولى عبد الله بن عباس . ونافع مولى ابن عمر وأخذ عن البرزخيين في الفقه من أئمة الشيعة . كالإمام زيد بن علي . والإمام جعفر الصادق .

روى أن أبا حنيفة دخل يوماً على المنصور وعنده عيسى بن موسى . فقبضوا للمنصور هذا عالم الدنيا اليوم . فقال : له يا نعمان : ممن أخذت العلم ؟ قال : عن أصحاب عمر بن عمر . وعن أصحاب علي بن علي . وعن أصحاب عبد الله بن عباس فقال له الخليفة : استوثقت لنفسك .

وتطلع أبو حنيفة في حياة شيخه حماد أن يجلس معدياً في المسجد مجلس الرياسة . وواتته الفرصة لتغلبه فترة من الزمن . فجلس - كما روى عن نفسه مجلس شيخه - وعرضت عليه مسائل قرابة ستين . وأجاب عنها وكتب أجوبتها . فلما عاد حماد عرض أجابتها عليه . قال : فوافقتني في أربعين وخالفني في عشرين . فأبليت على نفسي إلا أفاقره حتى يموت . فلم أفاقره حتى مات .

وما كاد شيخه حماد يموت سنة ١١٩ هـ حتى رأى تلاميذه من أصحاب أبي حنيفة أنه وحده هو الذي يستحق أن يجلس مكان شيخه .

محنته وأخلاقه :

كان أبو حنيفة جريئاً في الحق ، شأن علماء عصره ، فأصابه من جرائم ذلك البلاء ، أراد منه عامل مروان بن الحارث يزيد بن عمر بن هبيرة ، أن يلي له قضاء الكوفة ، فأبى ، فضربه مائة وعشرة أسواط في كل يوم عشرة ، وهو الامتناع ، فلما رأى تصميمه على الرضا خلى سبيله .

وأشخصه الخليفة أبو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد ، وأراد أن يلي القضاء ، فأبى فحلف عليه ليلعلن ، فحلف أبو حنيفة ألا يفعل ، فقال له حاجب الخليفة : ألا ترى أمير المؤمنين يحلف ، فقال أبو حنيفة : أمير المؤمنين على كفارة إيمانه أقدر مني على كفارة إيماني ، وأبى أن يلي ، فأمر به الى الحبس . هكذا كان بلاؤه في دولة العباسيين كبلانه في دولة الأمويين .

وقد ذكرت كتب المناقب كثيراً من أخلاق أبي حنيفة الحميدة ، وما كان عليه من ورع وقناعة وذكاء ومواساة لأخواته وصلاته في الحق .

بلغ من خوفه الله تعالى ، أنه قام ليلة هذه الآية « بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر » (١) يرددوها ويكي ويتضرع .

ودخل الخوارج يوماً مسجد الكوفة وأبو حنيفة وأصحابه جلوس ، فقال أبو حنيفة لأصحابه لا تبرحوا ، فجاؤوا حتى وقفوا عليهم ، فقالوا لهم : ما أنتم ؟ فقال أبو حنيفة : نحن مستجيرون ، فقال أمير الخوارج : دعوهم وأبلغوهم ما نمنهم .

ميله الى آل البيت :

يستفاد من الروايات التاريخية وما اثر عن أبي حنيفة في مواقفه أنه كان يميل الى العلويين ، حتى أنهم بالشيع .

(١) سورة الفرق ٤٦ .

فقد عاش أبو حنيفة اثنين وخمسين سنة من حياته في العصر الاموي وثماني عشرة سنة في العصر العباسي . فكان قلبه مع العلويين في خروجهم أولا على الامويين ثم خروجهم ثانيا على العباسيين . ولكنه لم يعمل السيف . ولم يشترك في ثورة .

يروى أنه لما خرج زيد بن علي زين العابدين على هشام بن عبد الملك سنة ١٢١ هـ . قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ضاعى خروجه خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر . فليل له : لم تخلقت عنه؟ قال : حبسني عنه ودائع الناس عرضتها على ابن أبي ليلى فلم يقبل . فخلعت أن أموت مجهلا . ويروي أنه قال في الاعتذار من عدم الخروج معه : لو علمت أن الناس لا يغفلون كما لا يغفلون أباء لجاهدت معه لأنه امام حق ولكنه أعينته بمالي . فبعث اليه بعشرة آلاف درهم . وقال للرسول : أسقط عذري له .

ومن هذين الخبرين يتبين أنه كان يرى أن الامام زيد بن علي امام عادل وأنه احق بالامر من الامويين . فيجوز الخروج معه عليهم شرعا ولكن لا يأمن حسن النتيجة .

ويعتبر ماوقع بينه وبين ابن هبيرة وإلى الكوفة بمثابة اختياره في ولايته للامويين . فاصر أبو حنيفة على امتناعه وتحمل الضرب والاذى الشديد . ثم فر إلى مكة واستقر فيها إلى أن استقر الامر للعباسيين فاستقبل أبو حنيفة ذلك بارتياح ورأى أنها دولة شيعية في أصل نشأتها . أو أنهم على الأقل دولة هاشمية من البيت الهاشمي - فبرحى منهم أن ينصفوا بني عمهم العلويين وأن يأخذوا بثاراتهم . ولكن حبه الشديد للعلويين ظل يلازمه في عصر العباسيين .

خرج محمد بالمدينة على أبي جعفر المنصور سنة ١٤٥ هـ . وكان يواليه أهل خراسان وغيرهم فجهر أبو حنيفة بمناصرته في درسه وثبت بعض قواد المنصور عن الخروج لعرشه - يروي أن الحسن بن قعطبة أحد قواد المنصور دخل على أبي حنيفة وقال : عمل لا يخفى عليك فهل لي من ثوبة؟ قال : إذا علم الله تعالى أنك نادم على ما فعلت ولو خيرت بين قتل مسلم وقتلك لأخترت قتلك على قتله . وتعمل مع الله عهدا على ألا تعود . فان وقبت فهي ثوبتك . قال الحسن : اني فعلت ذلك .



المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة

وعاهدت الله تعالى إلا أعود إلى قتل مسلم فكان ذلك إلى أن ظهر إبراهيم بن عبيد العسلى الملقب - فأمره المنصور أن يذهب إليه ، فجاء إلى الإمام فقص عليه القصة ، فقال : جاء أوان توبتك فإن وقيت بها عاهدت فأنت تائب وإلا أخذت بالاول والأخر

فجد في توبته وتأهب وسلم نفسه إلى القتل ، ودخل على المنصور وقال : لا أسير إلى هذا الوجه إن كان لله تعالى طاعة في سلطانك فيما فعلت فلي منه أوفر الحظ ، وإن كان معصية فحسبي ، فغضب المنصور ، وقال حميد بن حنبلية أخوه : أنا نكره عقلة منذ سنه ، وكأنه خلط عليه - وأنا أسير ، وأنا أحق بالفضل منه ، فسار فقال للمنصور لبعض ثقائه : من يدخل عليه من الفقهاء ؟ فقالوا : إنه يتردد حسلى أبي حنيفة *

وميل أبي حنيفة للملويين لم يمتعه من الانصاف في حق أبي بكر وفي حق عمر فقد كان يفضلهما على علي - لكنه لا يقدم عثمان على علي ويدعو لثمان بالرحمة ولا يميز لأحد أن يسيه *

وكان متصلاً بأئمة الشيعة وأخذ عنهم ، اتصل بالإمام زيد وعد من شيوخه واتصل بميد الله بن حسن وعد من شيوخه ، وفي المسند روايات عن محمد الباقر وجمعة الصادق *

وهذه الروايات ونظائرها إن صحت - فأنما تدل على حب أبي حنيفة للملويين ولكنها تقطع بأنه لم يكن متعصياً لهم - بل كان متصفاً *

أصول مذهبه :

١ - التشدد في قبول الحديث :

كان أبو حنيفة يتحرى عن رجال الحديث ويثبت من صحة رواياتهم فقص لا يقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إذا رواه جماعة عن جماعة ، أو اتفق فقهاء الأمصار على العمل به ، فأصبح مشهوراً ، وبهذا تضيق دائرة المسجل بالحديث *

وقد نقل الشافعي في الام من أبي يوسف ما يوضح خطته وخطة أبي حنيفة
فيه في ذلك .

قال أبو يوسف ، فعليك من الحديث ما تعرفه العامة ، وإياك والشاذ منه
فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله دعا اليهود فحدثوه ، حتى
كذبوا على عيسى ، فصعد النبي عليه الصلاة والسلام المنبر ، فخطب الناس فقال :
إن الحديث سينشر علي . فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو مني ، وما أتاكم عني
يخالف القرآن فليس مني .

ومع تشدد أبي حنيفة في الحديث فإن الذي ينتهجه أتباعه في تفسيرهم للخاص
والعام وبيان السنة للقرآن يختلف عما ذهب اليه الجمهور .

فخاص القرآن عند الاختلاف قطعي في دلالته لا يحتاج الى بيان ولا يحتمل بيانا
وراءه وكل تغيير في حكمه بنص آخر هو نسخ له ، فلا بد أن يكون النسخ في قوة
النسخ من حيث قوة الثبوت .

ومن أمثلة ذلك :

١ - اشتراط الطمأنينة في الركوع ، فأبو حنيفة لا يشترطها لصحة الصلاة ، وهذا
يخالف ما عليه الجمهور . ووجه ذلك عنده قول الله تعالى : « اركعوا واسجدوا »
والركوع اسم للاتحناء والميلان عن الاستواء ودلالته في ذلك من دلالة الخاص ،
فهو قطعية فيها فلا تحتل البيان وراءها ، وكل رواية فيها فلا تحتل البيان
وراءها ، وكل رواية فيها تقييد الميلان عن الاستواء نسخ لا بيان ولا تنسخ
آية بحديث أحاد وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي لم يطمئن
في ركوعه « قم فصل فانك لم تصل » .

ب - اشتراط التنية والترتيب في الوضوء : فليس هذا شرطا عند أبي حنيفة لقوله
تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
إلى المرافق واسجدوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فدلالة الآية على أفعال
الوضوء من قبيل دلالة الخاص ، فلا تحتل البيان وراء ذلك - فلا يبينها

حديث ، بعد الاعمال بالنيات ، الذي يشترط انية ولا حديث ، لا يقتل الله صلاة امرئ حتى يجمع الطهور مواضعه - فيعمل وجهه ، ثم يده ، الذي يدل على اشتراط الترتيب .

و عام المراد كذلك عند الاحناف قطعي الدلالة والثبوت فلا يخصه حديث اعداد .

وقد أرجع الشيخ أبو زرعة ذلك الى اختلاف في تسهيل بين فقهاء أهل الرأي وفقهاء أهل الاموال ، لانه لم يقنع الاثبات الصحيحة بعدهم ولكن الكذب على الرسول حيث شارح لاهواء وامرقة - ولتصحيح حالت الاحياء في قول الاحاديث حتى لا يكونوا ممن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اسئلوا عموميات القرآن ولم يخصصوها لا بما هو في ربنا في سنة او كان حديثا مشهورا مستمعا لم يلقاه العلماء بالقبول .

واذا كان لعام حديثا والمعاصر كذلك فالعدم يكون أولى بالقبول او كان متفقا عليه - وقد قدم أبو حنيفة العمل بحديث ، فيما سعت السماء اعثر ، على الحديث الآخر ، فيما دون حصة أوسق صدقة .

٢ - التوسع في القياس :

وحديث صاقت دثره لاحد بالحديث كان التوسع في الاحكام بقباس ، وهكذا كان أبو حنيفة يعمل رايه في انصافه ويحسد في بساط حكمها دون أن يتقيد بقول سابق للمصنف أو التابعي ، ما لم يشعر له صحة يعمل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روي عنه انه قال : من حد بكتاب الله قد وعدته فما لم أجد فيه أحدث بمسألة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسعم الآثار الصحيح عنه التي فشت في أيدي اثلاث ، فاما لم أجد في كتاب الله وسنة رسول الله أحد يقول من شئت من أصحبه وأدع قول من شئت ثم لا أخرج من قولهم لي عزمه فاما انتهى الامر الى عزمي وشفعي - لعزمي وشرعيني وسعمي من انفس ، فلي ان اجتهد كما اجتهدوا .

والذي روي عن أبي حنيفة يعني عنه ثمة مخالفة للنسبة ، فقد كان يُعبر عنه بقوله « كذب والله واكثرى عليا » يقول : اما يقدم القياس على الخبر وهل يحتاج بعد النص الى قياس ؟ وهذا صريح في انه لا يمتد الى لقياس الا عند عدم العثور على خبر فان عثر عليه لم يكن ثمة حاجة الى القياس .

بل صرح بأنه لا يقىس الا عند الضرورة الشديدة - فكأن يقول - نحن لا يقىس الا عند الضرورة الشديدة وذلك ما سطر في دليل المسائل من الكتاب واسعة او اقصية الصحابة فان لم يجد دليلا قس حينئذ يكوننا عنه عني سقوط به .

ويقول في رواية اخرى : « اما بعد اولا بكتاب الله - ثم بالنسبة - ثم بالعقبة الصحابة - ومعمل بما يمتنعون عليه - فان احتجوا قسنا حكما على حكم بجامع العمدة بين المسائلين حتى يتضح المعنى » .

ولكنه كان يؤثر في الرواية رواية العقبة لانه اصسط واشد تحريها واكثر فها .

روي حنبل بن عيينة قال : اجتمع أبو حنيفة والاوراعي في دار العياضيين بمكة - فقال الاوراعي لابي حنيفة : مالكم لا ترفعون ايديكم عند الركوع وعند ارفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأهل انه لا يصح من رسول الله انه كان يرفع يديه « افتتح الصلاة وعند الركوع - وعند ارفع فقال : كيف ؟ » وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند ارفع فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح الصلاة ولا يعود الى شيء من ذلك - فقال الاوراعي احدثك عن الزهري عن سالم عن ابيه وتقول : حدثنا حماد عن سرحم - فقال أبو حنيفة : كان حماد اقله من الزهري - وكان ابراهيم اقله من سالم - وعلقمة ليس بدور ابن عمر - وان كان لابن عمر صحة فالاسود له فضل كثير .

وحيث كان الحديث قليلا في العراق فقد اكثر أبو حنيفة من القياس فكأن يستطع ما بين يديه من احاديث ومصوص قرآنية صلاة عامة للأحكام ويخرج عن

المزوع - ويحتمل تلك العمل قواعد يفرص عليها كل ما يردد له من القضية لم يرد فيها
من ويحكم بفتنصاها ، فكان أبو حنيفة بهذا أمام القياس .

٣ - الاستحسان :

يعتبر الاستحسان من أصول الأدلة في مذهب أبي حنيفة ، وإن بالغ في الأخذ
به بعض العلماء الأصناف ، فقالوا : إن المجتهد له أن يستحسن بقله ، إلا أن المتأخرين
سهم على أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق اليه
الافتقار .

وإنما أكثر أبو حنيفة من الاستحسان حتى قال فيه صاحبه محمد : إن أصحاب
أبي حنيفة كانوا يمارعونه بمطابيس . فإذا قال استحسن لم يلحق به أحد ، ولقد كان
يقضي ما استقام له القياس ، ولم يتح . فإذا قبح القياس استحسن ولاحظ تعامل
الناس .

والاستحسان في الحقيقة عند أبي حنيفة يرجع إلى القياس - حيث يكون هناك
قياسان أحدهما جلي سمى بالآثر فيسمى قياساً ، والآخر جلي قوي الآثر فيسمى
استحساناً ، أي قياساً مستحسنًا .

ومن أمثلة ذلك تعالف البائع والمشتري إذا احتسبا في مقدار الثمن . قبل أن
يقيس المشتري المبيع والبائع الثمن . فإن القياس كان يوجب أن يحلف المشتري على
الريادة التي يدهيها البائع في الثمن . إذا هما قد اتفقا على مقدار ، وهو الذي يقدر
المشتري به واحتسبا في الريادة ، فادعاهما البائع وأنكرها المشتري . والقاعدة العامة
أن البينة على المدعي واليمين على من أنكر . فلا يمين على البائع لأنه ادعى ، وهذا
هو القياس .

ولكن استحسن أن يحلف البائع كما يحلف المشتري لأن كليهما يدهي شيئاً
ينكره الآخر - فالبائع يدهي الريادة كما علمت والمشتري يدعي استحسان القيس
ووجوب التسليم بالثمن الذي يقر به . والبائع ينكر ذلك الاستحسان ، فكان كلاهما
مدعياً ودهي عليه فيتحالفاً إذا لم يكن ثمة اثبات لأحدهما .

الحيل الشرعية :

يسب كثير من الباحثين الى هذه ابي حنيفة الحيل الشرعية . وانها كانت مابا واسعا من أبواب الفقه في مدحه . وقد تكلم ابن القيم عن الحيل في كتابه ، أسلام الحوليين . وشجع على من توسع فيها . وقال : « ان المتأخرين أحدثوا حيلاً لم يصح القول بها من أحد من الأئمة » وسبوا الى الأئمة ، وهم مخطئون في نسبتها اليهم » .

وأكثر مايسب الى ابي حنيفة من ذلك ماأفتى به في مسائل تتعلق بالامتنان عامة وبالإطلاق خاصة وليس فيها تعاقب على المطال الحق . ولكنها استساض فقهي للحروج من مأرق . كان يحلف لرجل لتقريب امراته بهاراً في رمضان . فيفتيه أبو حنيفة أن يسافر بها فيقربها بهاراً في رمضان . ويحلف آخر وقد رأى امرأته غسل بدم فقول أنت مائة ثلاثاً . صعدت ومائة ثلاثاً . رأيت عذبة أبو حنيفة أن تلف امرأة عن السلم ولا تصعد ولا سرل ويحتال جماعة يملكون السلم بالمرأة فيضربونه على الأرض وهكذا .

ومن أنواع الحيل ما يكون في العقود . حين يشترط لعائد شروطاً يعقظ بها نفسه حتى لا يبيع به الطرف الآخر .

ومن أشبه ذلك أنه من المقرر في الفقه العملي أن الاجارة تصح بالاعداد وتوسعوا في معنى الأعداد جداً . حتى تسمح ذلك المبدأ لبعض الذين يمشون بحقوق لفريق الآخر . ويعمدوا الى اسرارهم . فكان بعض الذين يقومون على عقد الاجارة يجهدون في الاحتفاظ بأنفسهم لكيلا يقدم العائد على طلب الفسخ الا اذا كان في ضرورة فسخه لذلك الفسخ . وذلك بأن يجعل الاجارة في امدد لاوي لفسخه قيمة وفي امدد الاجارة كبيرة . مثلاً اذا كان العقد مدته ثلاث سنوات . تجعل الاجارة في السنة الاولى عشرة ربيات ، والسنتين الاخرتين مائة ربيات مثلاً . ففي هذا الحال لا يقدم الزوج على طلب الفسخ لعدم الا اذا كان في حال ضرورة فسخه - أو قرية منها . لان ارتفاع الاجارة في السنين الاخرتين يعبره مايقاء العقد الى نهاية المدد - فلا يصح الا اذا كان ثمة سب موجب ويدفع ذلك الاخره . ويريد أثره من الفسخ

ولاحض ان كتاب في الحيل - رجع بنسخ ابو زرارة سنة ٧٠٠ بعد هجرة
ابي حنيفة .

وقد حمل بعض الباحثين على أبي حنيفة لهذا النهج . وسبوا إليه أنه كان يرد الأحاديث الصحيحة ، وأورد المطب النجداني في تاريخه ذلك .

يروى أبو سحاق الفراءي أنه كان يسي أيا حنيفة فيسأله عن الشيء من المزو ، فسأله من سألته فجاب فيها . فقال له : أنه يروى فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . فقاتل دما من هذا .

ويذكر أبو صالح انه أراد أنه سمع يوسف بن جاش يقول : رد أبو حنيفة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث أو أكثر فقلت له يا أبا عبد الله عرفت قال نعم . فقلت أحسن بشيء منها فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لفرس سهمان ولفرجل سهم » قال أبو حنيفة : أنا لأجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤن . وكان النبي يتفرع بين سائنه إذا أراد أن يفرح في سفر . وقال أبو حنيفة القرعة حرام .

ودافع عن أبي حنيفة كثير من العلماء واستدلوا بقوله من نفسه إذا جاء الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل عنه في غيره . أحدا من . وإذا جاء من الصحابة تحريما وإذا جاء من التابعين رخصا لهم .

ويقول زهير تميمي في حنيفة في هذا : « لا تلتزموا إلى كلام المخالفين . فإن أبا حنيفة وأصحابه لم يقولوا في مسألة لا من الكتاب والسنة والأقوال الصحيحة . ثم قاسوا بعد عليها » ويقول أبو يوسف أكثر أصحاحه ما رأيت أحدا يغير الحديث ومواضع البكت فيه من الفقه من أبي حنيفة وكان يغير بالحديث الصحيح من .

ويقول ابن خلدون عنه : -

« ولا يلام أبو حنيفة لما قلنا من روايته لما شدد في شروعه الرواية والحمل وصعب رواية الحديث البقيس . وعرضها لفعل النفس . وقلت من أصلها روايته مثل حديثه . لا أنه ترك رواية الحديث . معاشا من ذلك .

ويدل على أنه من كبار المعهودين في فهم الحديث اعتماد مدحه بينهم . وسبوا عنه . وعنده رواة قويا فلا يحد منه في ذلك . وهو أحسن من .

بالطس الجميل بهم ، والتماس المحارح الصحيحة لهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بما
في حقائق الأمور »

ويذكر ابن عبد البر أنه قيل لأبي حنيفة « المحرم لا يجد الأزار » . فبمس
المراديل ؟ قال لا ، ولكن يلبس الأزار ، قيل له ليس له أزار ، قال يبيع
المراديل ، ويشتري بها أزاراً ، قيل له : فإن النبي صلى الله عليه وسلم خطب
وقال : « المحرم يلبس المراديل إذا لم يجد أزاراً » فقال أبو حنيفة : لم يصح في هذا
حديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء فأفتى به ، وينتهي ككل امرئ إلى
ما سمع . وقد صح عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يلبس المراديل
فإنه يلبس ما سمي به . قيل له : أتخالف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : نعم الله
من يحالف رسول الله صلى الله عليه وسلم . به أكرماً الله . وبه أشدداً .

والذي يراه المعلقون وذكره محمد يوسف موسى أنه ليس لنا حديث صحيح أن
يرحمي أبا حنيفة بأنه كان يشارك حامداً بعض ما أصبح عدوه من الحديث والآثار ، ليأخذ
بالرأي والقياس حاشاء أن يكون فعل شيئاً من ذلك . وإلا لما كان مؤسداً حقاً برسول
الله وما جاء به . بله أن يكون أماماً من أئمة الشريعة الإسلامية العالدين .

الرد الفقهي وانتشار مذهبه :

ومما لا شك فيه أن أبا حنيفة ترك من بعده أثراً فقهياً كبيراً ، حتى قال
لشافعي أن الناس كلهم عيال عليه في الفقه . وقد اشتهر من حمة فقهه رجال
أبو يوسف قاضي القضاة . ومحمد بن الحسن الشيباني ولهم الصاحبين فصل كبير
على مذهبه في العمل على بشره وإداعه . فكتب أبي يوسف هي التي جمعت أقوال
أبي حنيفة التي نقلها عنه ، ومن ذلك :

١ - المواضع .

٢ - الفراج .

٣ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى .

يقول العنيد المداوي في أبي يوسف هو صاحب أبي حنيفة ، وألقه أهل عصره ، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ، وأعلى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض .

وتنشر مؤلفات محمد بن الحسن المراجع الأصلية لمذهب أبي حنيفة وقد اهتم بها المتأخرون فيما بعد شرحا وتعليقا ومن أهمها :

١ - الجامع الكبير

٢ - الجامع الصغير

٣ - الصغ الكبير

٤ - الصغ الصغير ، الزيادات :

ومن أشهر تلاميذ أبي حنيفة كذلك زهير بن الهذيل ، الذي كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي وسهر في القياس .

وذكر ابن خلدون محال انتشار مذهب أبي حنيفة فقال

« وأما أبو حنيفة فقلده اليوم أهل العراق ، ومسلمة الهند والصين ، وما وراء النهر وبإزاء الممك كلها لما كان مذهبه أحق بالعراق ودار السلام ، أي بغداد ، وكان تلاميذه صحابة الحنفاء من بني العباس ، فكثرت تاليفهم وسأطرتهم مع الشافعية وحسنت مسألتهم في الخلافات وجاءوا بها بجمع يستطرون وأقطار ضريبة » .

ولما حكم المشايخ حصرنا القضاء في المذهب الصفي لأنه مذهبهم ، فساعد هذا على انتشار المذهب وتعلمه في عامة الأقطار الإسلامية .

ولم يرل الأمر كذلك إلى اليوم في كثير من البلاد ، بيد أنه قد أخذ الاقتباس من المذاهب الأخرى في الأحوال الشخصية والوقت والميراث والوصايا وهي المسائل التي مقر القضاء فيها على مقتضى أحكام الشريعة الإسلامية دون سواها في تلك البلاد .

● العهد المائت

عصره :

يشبه عصر مالك عصر أبي حنيفة ، إلا أنه أدرك من الدولة العباسية حظاً أوفر فقد كانت ولادته في عهد الوليد بن عبد الملك الأموي وكانت وفاته في عهد الرشيد العباسي فعاصر دولة بني مروان في صفوان شبابها وشاهد تداعي الدولة الأموية والقيام دولة بني العباس على أنقاضها ، ورأى موقف المهدي من الرقادة في العراق واستتماره بالعلماء لفتنائه على عقيدتهم وأدرك المضاراة العباسية في أوج عظمتها ، وقد امتزجت في مبادئها الإسلامية العصارات الفارسية والهندية والرومانية .

وتمثل حياته في العهد الأموي فترة تكوين عقله وتفكيره وإرائه خلال أربعين سنة وتمثل حياته بعد أن بلغ أشده في العهد الأموي فترة انتاجه والاستفادة من علمه وتبادل ثمرات الفكر مع الصحاب وتكوين التلاميذ .

وسمع أن الإمام مالك أدرك الدولة الأموية في عهد استقرارها بعد أن خمدت حدة الغش ، إلا أن أسام هذه العس قد تناقلت إليه ، ورأى اثر الحوارح السري في تنويرهم المدينة ، ورجعهم أس الساس وأراقتهم للدماء بقيادة أبي حمزة، فزاده ذلك مغورا سهم دبص على نفسه كل عروج على الحكام ، ولذا كان يرى اصلاح الرعية أصلاً لاصلاح الحكام ، وسرع بطبيعته الهادئة الى حياة الاستقرار ولم يقم من بني أمية موقف العلماء الآخرين الذين أنكروا عليهم جانباً من أعمالهم وربحوا سمط مالك في بداية الحكم العباسي الوقائع الدامية ثم عاد اليه هدوءه بعد استقرار الامور ، ولكنه وجد في بني العباس الذين حرصوا على الاتصال بالعلماء رغبة في الاتصال به والاستماع لوصحه ، ولا يهولوا لشويعه بانساع رقعة الدولة الإسلامية في هذا العصر من الامدلس غرباً الى الهند شرقاً بعدها اراحهم الحركة العلمية والنشاط التجاري ونهضة الزراعة والصناعة ولهذا اثره الكبير في حيوية الفقه وأزدهاره ، لمعامل العصورات المختلفة من اجناس مساهمة لازومة صهرها الاسلام في بوتقة فكترب الاحداث وعمرت المسائل ، وانشط العلماء بكل مسألة حكماً

والمدينة وهي دار الهجرة التي أقام بها مالك كانت تسقى العديد من وفود المسلمين الذين يقدمون لزيارة مسجدها من حين لآخر .

واتسم عصر مالك كذلك بالحركة الفكرية التي نجمت من اتصال العسكر الاسلامي بالمطعمه ليونانية واندلسية وابهدية اثر حركة الترجمة على اسرار الذي يستلهم في الحديث عن عصر أبي حنيفة ، مما أدى الى مزايا فكرية حول عقائد متباينة ، وازاء مشاعرة ، الا ان أبا حنيفة كان بالمرءى ، موطن هذا السامر ، فتأثر به تأثير مباشر ، بينما كان مالك بالمدينة التي عاشت بمناخ من حسنة المزايا الفكرية ولم يرح في سوقها مداهبا ، بل راح فيها عم الكتاب والسنة ، وكان تأثيرها على مالك سلبيا . وفي المدينة كانت مدرسة لعقيدة الاولى المعروفة بمدرسة الفقهاء السبعة ، وعلى يد تلاميذ هذه المدرسة تفق مالك العلم وهم يؤثرون لرواية ، ويرون فيها عصمة من الفس ، ولا يأمرون بالرأي الا اضطرارا ، وعلى القيص من هذا كان أساندة أبي حنيفة من شيوخ مدرسة أهل الرأي في العراق الذين يفرصون مسائل غير واقعية ، ويضعون لها أحكاما بأرائهم .

ومع هذا كان لرأي في فقه مالك حفظ لتبادل المعارف في عصره ، ومعه صاحب الثامن لابي حنيفة أحد الحديث عن الثوري ، ولأربعة مئات ثلاث سنوات وأخذ عنه ، وكان مالك يحمي معرفة آراء أبي حنيفة في المسائل المتعلقة

وقد استطاع مالك في جو لمدينة ابهديه أن يصور نفسه عن موجة أهل الاهواء العارمة التي كانت تشمل أذهان المسلمين من حقيقة الدين ، كالتشيع ، والخوارج والقدورية والجهمية ، والرجعة .

حياة مالك : ٩٣ - ١٩٧ هـ : هـ

وختلف العلماء في السنة التي ولد فيها مالك ، وأشهر هذه الآراء أنه ولد في سنة ٩٣ هـ ثلاثا وسبعين وكانت ولادته بالمدينة ، وهي عهد العلم الزاهر بانثار رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ، والتابعين ، ولها مكاتبتها في نفوس المسلمين ، فحفظ مالك لها هذه الحكمة في نفسه ، وأثر هذا في فقهه ، فاعتبر عمل أهلها أصلا من أصول أسسائه ، وهو مالك بن أنس بن مالك ، أبي عامر ، الأصمعي من قبيلة ري أصبح ليمنه يوم عمر من الأصم ، ودعى محمد بن الحار صاحب سيرة أنه كان

من موالى بني تميم وليس الامر كذلك ، واسأ كان بين جد مالك ، وبين عبد الرحمن ابن عثمان بن عباد بن تميم حلف ، لا ولاه ، ولعل لم يكن بين العرب الاحرار والولاء لا يكره الا بين عربي ومولى ، فقد قدم جده الاعلى الى المدينة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرة بدر وسكنها ، وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد الغاري كلها خلا بدار ، وارتبط ببني تميم بالمصاهرة ، ثم ارتبط بهم بعد ذلك برابطة الحلف والتناصر ، وابن مالك كنيته ، أبو أسى ، من كبار التابعين ، وهذه أصح الروايات في نسبه .

نشأ مالك في بيت علم ، بمدينة عجم ، بدار الهجرة ، موئل آلته ومرجع العدماء ، وموطن الغنای المأثورة . حفظ القرآن الكريم في صدر حياته ، ثم اتجه الى حفظ الحديث وجالس العلماء ناشئاً صغيراً ولازم أحد هؤلاء العلماء في عصره ، وهو عبد الرحمن بن هرمز ، يروى عنه أنه قال : كان لي أخ في سن أس شهاب فألقى أبي يوماً علياً مسألة ، فأصاب أبي ، وأخطأت ، فقال لي أبي : اهتكت الحسام عن طلب العلم ، فمضب ، وانقطعت الى ابن هرمز سبع سنين ، ثم أحالته بعمرة ، وكنت أجعل في كسي تمراً ، وأماولة صبيانه ، وأقول لهم : ان سالكم أحد عن الشيء ، فقولوا مشغول ، وقال ابن هرمز يوماً لجاريته من بالباب : هل تم تر الا مالكا ، فرجعت فقالت : ما تم الا ذاك الاشقر ، فقال ادعيه ، فدخلت عالم الناس وبهذا يتبين أن ابن هرمز اثر في مايت تأثيراً بعيداً في هذه امصرة التي لم يحلعه بعمرة ، ثم وجد لي مافع مولى ابن عمر بعمته ، فعالمه وأحد عنه علماً كثيراً ، وأحد مالك من ابن شهاب الزهري بعد أن كان قاصداً كبير من العلم وصار عالماً حافظاً منه للحديث ، كما أحد القصة عن ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بربيعة لراي ، الذي كان يعترف لمالك بالفضل ويجلس معه في التلقي .

روي عن مالك أنه قال : قدم علياً الزهري فأنشأه ومعا ربيعة ، فحدثنا نيفا وأربعين حديثاً ، ثم أنشأه في المد ، فقال : انظروا كتاباً حتى أحدتكمم ارايتهم ماحدثتكم به أس ، فقال له ربيعة : هما من يرد عليك ماحدثت به أس ، قال : ومن هو ؟ قال : ابن أبي عامر ، قال : هات ، فحدثته بأربعين حديثاً منها ، فقال الزهري : ماكنت أرى أنه يقي أحد يحفظ هذا عيري ، كما أحد من يحيي بن سعيد الانصاري من بني الجار ، قاضي المدينة الذي أحد من المشاهة الشيعية ، وكان حجة في الفقه .

وحين اكتملت لمالك دراسة الحديث والآثر والفقه اتعد له مجلسا في المسجد
السوي لدرس والافتاء ، فقصده طلاب الفقه وامتوى ، وكان موسع نفوسهم وجامع
أصحاب المسالك . فذكروا أن مالكا كان أمداك في سن السابعة عشرة مع أن الروايات
تدل على أنه لم يجلس للفتيا إلا بعد أن استشار عددا كبيرا من شيوخه . وقد سبق أن
عرفنا أنه لازم ابن هرم بن سبي . مما يدل على أن جلوسه للافتاء كان في سن
الضيق لا في سن السابعة عشرة ، وإن كان لابد في أي سن على وجه التحديد ، وكانت
معيشتة معيشة رعد وكفاف . فإن أجد العصر . كان يتجر في البر . ولعله كان يشاركه
في تجارته ، وهكذا تكون حياة امقطعين للمعلم . وعرف مالك في درسته بالوقور
والسكينة . والاعتقاد عن لفظ الكلام .

وكان يقول حق على من علم العلم أن يكون فيه وقار وشكسة وحشية
ويقول من آداب العلم ألا يهضك إلا تبسما . ولذا قال الواقدي في مجلس درسه
كان مجلسه مجلس وقار وعلم ، وكان رجلا مهيبا تيبلا ، ليس في مجلسه شيء من
المراء واللمع . ولا رفع صوت . وإذا مثل من شيء فأجاب سائله ثم يقل له من أين
هذا ؟ وكانت الوفود التي تعد إلى المدينة لزيارة المسجد تتراحم عند بابہ لتستغفبه .
فكان ياذن لكل جماعة بعد جماعة لكثرتهم ، وانفق العلماء على أن مالكا كان أمداك في
الحديث وإن روايته موثوق بها . وقال بعضهم أصبح الاسانيد مالك . عن نافع
عن ابن عمر . ثم مالك . عن الزهري . عن سالم . عن ابن عمر . ثم مالك . عن
أبي الزناد ، عن الأهرج ، عن أبي هريرة .

معتقده :

يذكر المؤرخون أن مالكا برئت به حجة ضرب فيها بالسياط . ومدت يده حتى
احتضت كنفه سنة ١٤٦ هـ وإن احتلموا في سبها ، وأرجح ما قيل في ذلك أنه كان
يحدث بحديث ، ليس على مستكره طلاق ، وذلك في وقت خروج محمد بن عبد الله بن
حسن ، النعمان الركية ، بالمدينة ، وإن المصور نهى عن أن يحدث بهذا الحديث
طائفي . واستعمل الخارجون ذلك الحديث ، وكاد من كاد لمالك حتى صر به جعفر بن
سليمان وإلى المدينة . فسخط أهل المدينة . على بني النحاس وولاتهم فطلبه أبو جعفر
المصور واعتذر إليه بأنه لا علم له بذلك . وأكرم وفادته .

وفصل مالك في العلم لا يكره . قال عبد الرحمن بن مهدي : أئمة الحديث الذي يقتدى بهم أربعة : سعيد بن التوراني بالكوفة ، ومالك بن أنس بالقرطبة ، والشافعي بالشام ، وحسين بن زيد بالبصرة . وروى بين التوراني والشافعي فقال : التوراني أمام في الحديث ، وليس أمام مالك . والشافعي أمام في السنة وليس أمام في الحديث . ومالك أمام فيهما ، وله مساجلات مع لعنائه أشهرها ما كان بينه وبين النخعي بن سعد .

رسالة مالك إلى الليث بن سعد : -

« من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد ، سلام الله عليكم ، فإني أحمد الله اليك الذي لا إله إلا هو ، أما بعد - عصا الله وأماك بطاعته في السر والعلانية وأعافانا وإياكم من كل مكروه ، وأعلم وحملك الله أنه بلغني أنك تفتي الناس بأحكام مختلفة ، مخالفة لما عليه الناس عندنا ، وبلدنا الذي نحن فيه وأنت في أمانتك وفصلك وميراثك من أهل بلدك ، وحاجة من قبلك اليك واعتمادهم على ما جاء منك تحقيق ، بأن تحلف على نفسك ، وتبيع ما ترجوه النجاة باتباعه فإن الله تعالى يقول في كتابه : « والسايقون من المهاجرين والأنصار » وقال تعالى : « فبشر عبادي الذين يستمعون القول فينبهون أنفسهم ، فإنا نال الناس شيع لأهل المدينة ، إليها كانت الهجرة ، وبها تسرل الفرائد وأهل العدل والحرمة الحرام » رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم يحضرون الوحي والتسريع . يأمرهم فيطيعونه ، ويسألهم فيسمعونه ، حتى تولاه الله واحترار له ماصده . صلوات الله وسلامه عليه ورحمته وبركاته ، ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته . ممن ولي الأمر من بعده سارل إليهم فما علموا أنفذوه ، ومالم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه ، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهدهم وحدائثهم ، وإن سألهم مخالف ، أو قال أمرؤ خير القوي منه وأولى . ترك قوله وعمل بغيره »

ثم كان التابعون من بعدهم يملكون تلك السبل ، ويمتحنون تلك السنن ، فإذا كان الأمر بمدينة صاهرا مصولا به . لم أر لأحد خلافة . لذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجر استحالها ولا ادعاؤها ، ولو ذهب أهل الانصار يقولون بهذا العمل بسندنا ، وهذا الذي يصح عليه من معنى ما لم يكونوا فيه من ذلك على ثقة ، ولم يكن لهم من ذلك جاز لهم .

فانظر رحمك الله فيما كتبت اليك لعصك . واعلم اني أرجو ألا يكون قد دعاني الى ماكتبت به اليك الا الصبح له وحده . وانظر لك . والقى بك . فانزل كتابي سرلته . فانك ان تعلمت تمام اني لم اكتب نصحا . وقلنا الله لطافته وطاعة رسوله في كل امر . وعلى كل حال . والسلام عليك ورحمة الله . وقد رد عليه الليث بن سعد في رسالة طويلة . انسى عليه فيها . ثم بير له تمرق الصحابة في الامصار . وانهم اختلما في العتيا . كما احتففت الفاهمون ومن بعدهم . وذكر له كثيرا من الامثلة الدالة على ذلك مما فيه مخالفة لأهل المدينة -

الموطأ :

كان مالك أول من عرف بالتدوين والتأليف في الاسلام . لان كتابه « الموطأ » أقدم مؤلف معروف . وان كان يسبب اليه غيره . قال القاضي عياض : وله تأليف غير الموطأ مروية عنه أكثرها بأسانيد صحيحة . في غير من العلم لكن لم يشتهر به غير الموطأ . وسائر تأليفه انما رواها عنه من كتب بها ليه أو أعاد من أصحابه . ولم يروها الكفاة . وأشهرها رسالة الى ابن وهب في القدر والرد على القدرية . ثم ذكر منها ما سبب اليه في حساب النجوم . وما سبب اليه في تفسير غريب القرآن . ورسالة الى هارون الرشيد في الآداب والمواظط والذي صحت سنده لدى العلماء من غير تلك هو « الموطأ » الذي دأب واشتهر وتناقلته الاجيال . وهو أول تدوين مأنور في الحديث والفقه وان كانت فكرة التدوين قد وجدت من قبل .

قال مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن : أخبرنا يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم « أن أنظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة أو حديث أو نحو هذا فاكتبه فاني غصت بدروس العلم وذهاب العلماء » وذكر أول تأليف جامع حفظته الاجيال هو « لوطا » . ويذكر أهل السير أن جمع مالك للموطأ كان بناء على طلب أبي جعفر المنصور إذ قال له « اجعل العلم يا أبا عبد الله علما واحدا » . فقال له مالك : ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في البلاد . فأفتى كل في عصره بما رأى . وان لأهل هذا البلد « أي مكة » قولاً . ولأهل المدينة قولاً . ولأهل العراق قولاً . قد تعدوا معه طوره فقل أما أهل العراق فبست أقل سهم صرعا ولا عدلا . وأما العلم علم

أهل المدينة ، فصنع لسان العلم ، فقال له مالك : إن أهل العراق لا يرضون علما ، فقال له أبو جعفر يضرب عليه مدتهم بالسيف وتقطع عليه ظهورهم بالسياط ، ولعل أبا جعفر رغب في توحيد الأقضية بكل الأمصار ، فطلب من مالك ذلك ، في الوقت الذي موافقت فيه الدواهي عند مالك نفسه بتدوين العلم تحقيقا لقصد طلابه في جمع علم أديبه بصورة أكمل فعاد طلب الحقيقة متقاعا مع ذلك الدواهي .

أحد مالك وقت طويلا في تدوينه الموطأ ، ولم يتم التدوين في الرواية المشهورة لا في سنة ١٥٩ هـ بعد أن توفي المصور ، وكان رأى المهدي كراهي أبيه ، ثم كان رأى الرشيد كذلك أن تشر نصح الموطأ في جميع الأمصار ينسب القصة عليه في الأحكام ، ولكن مالكا كان يمانع في ذلك لتعزو السماء في الأمصار ولدى كل واحد علم كما ذكرنا .

• والموطأ ، كتاب حديث سنة وفقه ، وسهج مالك في تدوينه أن يذكر الأحاديث في المصنوع المنهجي الذي اجتهد فيه ، ثم يذكر عمل أهل المدينة المجمع عليه ، ثم يذكر رأى من اتقى بهم من التابعين وأهل الفقه ، ثم يذكر الرأى المشهور بالمدينة فإن لم يكن شيء من ذلك يجزئ يديه في المسألة . احتج رأيه على سوء ما يعلم من الأحاديث والمتاوى والأقضية ، ولذي يتصالح ، أيضا ، بعد هذا النهج وصحا فيه ، وقد روى الموطأ ، بعد كثير من فتاوى الأئمة روايتان أحدهما رواية محمد بن حسن لشيباني صاحب أبي حنيفة وشيابة ، رواية يحيى بن يحيى القيسري البربري الأندلسي المتوفي سنة ٢٣٤ هـ وهو من تلامذ مالك . حل أبيه من الأندلس ، ثم عاد إليها وسار مع مالك هناك . رواية محمد بن الحسن طبع في الهند ، وهي أقل في أبوابها وأحاديثها عن رواية يحيى .

أصول مذهبه :

بعد تلامذ مالك في كتابه ، الموطأ ، واستخرجوا منه ما يصح أن يكون أصولا لاستنباط المروء ، ويمكن إيجادها فيما يأتي .

١ - القرآن الكريم :

كان مالك يرى أن القرآن قد اشتمل على کلیات الشریعة وأنه حجة الدین ، وأية الرسمة ، ولم تكن نظراته اليه كمطروحة لبدليين فلم يحسن فيما حاض فيه المتكلمون من أنه لفظ ومعنى أو معنى فقط ، وهو هذه اللفظ والمعنى ، كما هو اجماع من يعتقد به من المسلمين ، وكذا لم يعتبر الترجمة قرأنا مثل تجوز به الصلاة بل هي تمسح أو وجه من وجوه المعنى لمقول ، وهو يأخذ بمن انقرا وسأهره ومعونه ويحشر العلة التي يأتي التنبه عليها ، فيأخذ بمفهوم الموافقة ، وهو فعوى الكلام وذلك بأن يحسن القرآن على حكم ويعلم ما هو أقوى منه في معنى هذا الحكم من هذا النص من غير أي مجهود عقلي مثل قوله تعالى في شأن أموال اليتامى ومن يأكلونها « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً » فإن هذا النص ينهم منه بالاول الهي من تنديد أموال اليتامى والتقصير في المحافظة عليها ، ويأخذ مالك بمفهوم الموافقة ، وهو ان يحسن على الحكم مقيدا بوصف أو نحوه ، فيعلم ذلك بنفس الحكم عند تحلف النص ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « في السائمة ركاة » فإن هذا النص ينهم منه أن السائمة من الابل وهي التي ترعى في عشب سباح - فيها ركاة ويعلم منه بالمعالم أن المعلوفة لاركاة فيها وان كان مالك قد ثبت الركاة في المعلوفة بأدلة أخرى .

ويأخذ أيضا بالتنبه على علة الحكم ، كما في قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى لي محرما على طعام يطعمه إلا ان يكون ميتة أو ذما مسموحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به » فإن هذا يستمد منه أن العلة في التحريم أنه رجس أي طعام رديء وبه ليحرم كل ما يماثله في هذه الصفات .

ويقدم مالك الكتاب على ما عدها من السنة ، وكان يروى الحديث يسده ثم يردده لأنه يعالف كتاب الله تعالى ، فروى حديث : « اذا ولع الكلب في ايام أحدكم فليفسله سيما اعداه بالتراب الطاهر » ولم يأخذ به واعتبره غير موثقا وغير ثابت . لأن الراي الكريم أباح أكل صيده في قوله تعالى : « وما علمتم من الجوارح ملكين تمنعهم مما عنهمكم الله » وقال كيف يباح صيده ويكون رجسا ، ولم يأخذ بالخبر الذي أجاز لولده ان يحج من أبيه وأنه من غير وكالة وذلك لقوله تعالى : « وان ليس للانسان الا ما سعى » وان سعى سوف يرى . ثم يجراء الجراء الأوفى .

٢ - المسئلة :

ومالك من ائمة الحديث كما انه امام في الملة . ورجال الحديث يشهدون له بذلك . وهم يعترفون منه في بعض احاديثه اصح الاسانيد ، ويسميها المحدثون السلسلة الذهبية - ومع ان مالكاً يشدد في قول الرواية الا انه كان ينقل المرحل من لاحاديث مادام رجاله ثقات . وفي موطنه كثير من المرسلات .

وقد احتلوا في تقديمه القياس على خبر الواحد . والمشهور في ذلك انه كان يقدم خبر الواحد على القياس .

وحكى القاضي عياض وابن رشد الكبير قولين في تقديم مالك القياس على خبر الاحاد فقيل انه يقدم خبر الاحاد على القياس . وقيل انه يقدم القياس على خبر الاحاد .

وروي عن مالك مسائل ترك فيها خبر الاحاد الذي رواء بالرأي . فقد ترك العمل بخيار المجلس الذي رواء عن ابن عمر وهو : اليعازر باليعازر مالم يتفرقا . وهو يدل على ان كلا العقدين له حق المصحح ما لم يتفرقا - وقال ليس عدداً حد معروف ، فأبطل حق المصحح بعد العقد . لان المجلس ليس له مدة مفعولة ولم يأخذ بالخبر الذي يقتضي اكفاء القدور التي طلعت من لحم اللحم أو الابل التي أخذت من الصائم قبل القسمة . حيث روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اكفأها وأخذ يصرخ اللحم في التراب وقال : ان كفاء القدور وتبريح اللحم في التراب افساد صاف لمصلحة من غير حاجة اليه . ان يكفي العطر من الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو يعني عمسياً هذه . ولم يأخذ مالك بظاهر الخبر الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر كله . في ان يتبدى ذلك من اليوم التالي ليوم العطر وقال : لأنه قد يعني الى زيادة رمضان .

٣ - عمل أهل السنة :

ذهب مالك الى ان المدينة هي دار الهجرة . وبها شرع القرآن واقام رسول الله صلى الله عليه وسلم . واقام صحابته . وأهل المدينة . أعرف الناس بالشرع . وبما كان من بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للوحي . وهذه مبررات ليست لهم

وعلى هذا فالحق لا يخرج عما يذهبون اليه ، فيكون عملهم حجة ، يقدم على القياس ، وعلى خبر الواحد ، وفي كتاب الامام مالك الى الليث بن سعد :

« ان الناس تبع لأهل المدينة ، التي اليها كانت الهجرة وبها تنزل القرآن »

وقد كان العمل بما عليه أهل المدينة راجعاً قبل مالك ، حتى عند القضاء ، ويعتبرونه من المنقولات من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويرد في ذلك أن القاضي محمد بن أبي بكر قيل له في حكم قضى به « ألم يأت في هذا حديث كذا ؟ فقال : بلى فقيل له : فما بالك لاتقضى به ؟ فقال : فإن الناس عنه ؟ » يعني ما أجمع عليه الصلحاء بالمدينة ، فيرى أن العمل به أقوى باعتباره منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو يرد خبراً عنه بما هو أقوى منه .

وقد كان مالك يلزم كل فقيه لا يأخذ بعمل أهل المدينة وبخالفهم ، وهذا هو الذي حدا به الى أن يكتب رسالة الى الليث بن سعد .

٤ - قول الصحابة :

ويرى مالك في مذهبه أنه اذا لم يرد حديث صحيح في المسألة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن قول الصحابي اذا لم يعلم له مخالفه ، يكون حجة ، وقد ضمن « الموطأ » العديد من أقوال الصحابة والتابعين ، فالصحابة أعلم بالتأويل ، وأعرف بالمقاصد ، لأنهم حضروا التنزيل ، وسمعوا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتقولهم أولى بالأخذ ، يخص به العام ، ويترك لأجله القياس - وأثر عند مالك أنه عمل بقول بعض الصحابة في مناسك الحج وقدمه على عمل نسب الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، باعتبار أن ذلك الصحابي ما كان يفعل ما فعل في مناسك الحج من غير أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ أن المناسك لا يمكن أن تعرف الا بالنقل وهذا من الواضع التي انتقد فيها الشافعي شيخه مالكا وقال عنه : انه جعل الاصل فرما والفرع أصلاً ، فإن قول النبي صلى الله عليه وسلم هو الاصل وفعل الصحابي مقتبس منه فهو فرع فكيف يقدم الفرع على الاصل ؟

ولكن مالكا كان يعتبر قول الصحابي في أمر لا يعلم الا بالنقل حديثاً ، فالمنارضة بين أصنين لا بين أصل وفرع وله أن يختار بين الاصلين ما هو أقوى سنداً .

٥ - المصالح المرسلة :

والعمل بالمصالح المرسله أساس من الأساس التي اعتمد عليها مالك في مذهبه
وهي : جلب منفعة ، أو دفع مضرة لم يشهد لها الشرع بإبطال ولا باعتبار معنى ، لأن
تكاليف الشريعة ترجع الى حفظ مقاصدها في الخلق : ضرورية كانت أو حاجية ،
أو تيسيرية ، والضرورية هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا في
الضروريات الخمس الثابتة ، في المثل جميعا وهي : حفظ الدين ، والنفس ، والنسل
والمال والعقل والحاجية هي : التي تؤدي الى رفع الضيق ، والخرج والمشقة .
والتيسيرية هي : المتعلقة بمكارم الاخلاق ، وكون هذه الماني مقصودة عرف بأدلة
كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة ، مما يدل على ماصد الشرع ، ولذا ذهب مالك
إلى ان هذه المصلحة تكون حجة .

وقد كان الامام مالك يأخذ بالصلحة ان لم يكن نص قرآني او حديث نبوي لأن الشرع ما جاء الا لمصالح الناس، فكل نص شرعي فهو مشتمل على الصلحة بلا ريب فان لم يكن نص فالصلحة الحقيقية الملائمة لمقاصد الشرع هي شرع الله .

ويقول الشاطبي في ذلك : ولد استرمل مالك استرمل المدل المريق في فهم المعاني الصلحية مع مراعاة مقصود الشارع لا يخرج عنه ، ولا يناقض أصلاً من أصوله ، حتى لقد استفتح العلماء كثيراً من وجوه استرمله زاعمين أنه خلع الربة وقتح باب التشريع ، وميهاة ما أبهذه من ذلك رحمه الله ، بل هو الذي رضي في فقهه بالاتباع ، بحيث يغفل لبعض الناس أنه المقلد لمن قبله ، بل هو صاحب البصرة في دين الله تعالى .

٦ - سد الزرائع :

والذرائع من الأصول التي أخذ بها مالك وشهرت في فروع كثيرة قد نقلت منه والأصل فيها قول الله تعالى : « ولا تسبوا الذين يدينون من دؤن الله ليسوا الله عدواً بغير علم » وما جاء في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من سب والديه » قالوا : يا رسول الله ، وكيف يسب الرجل والديه ؟ قال : « يسب أبا الرجل ، فيسب آباءه ، ويسب أمه ، فيسب أمه » والذرائع جمع ذريعة ، وعرفها القرطبي في الفروق : بأنها هي الوسيلة إلى الشيء ، وعرفها الشاطبي في الموافقات : بأنها التذرع بقول جائر إلى عمل غير جائز ، وقال فيها ابن العربي : كل عقد جائز

في الظاهر يؤول أو يمكن ان يتوصل به الى محذور . وهي معان متقاربة يشعلها جميعا أن يقال فيها : ما كان ظاهره الاباحة . ويتوصل به الى فعل محذور . والمراد بسد الذريعة ، العيلولة دونها والمنع منها لأن ما يؤدي الى المفسدة . وان كان مباحا - يكون مفسدة فيجب الامتناع عنه . ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح . ومؤدى ذلك أن ما يؤدي الى حرام يكون حراما وما يؤدي الى حلال يكون حلالا بمقدار طلب هذا الحلال . وكذلك ما يؤدي الى مفسدة يكون حراما . وقد قسموا الى ما يؤدي الى مفسدة أقساما أربعة .

أولها : ما يكون أداؤه مفسدة مقطوعا به . كعقر بشر خلف باب الدار بحيث يسقط فيها الداخل منه .

ثانيها : ما يطلب على الظن أداؤه الى مفسدة غالبا . كبيع العنب لمن يكون صناعته اعداده للخمر .

ثالثها : ما يكون أداؤه الى مفسدة نادرا كعقر بشر في موضع لا يؤدي والنوعان الاولان محرمان بلا ريب عند مالك . والثالث ليس بحرام عند لان الاحكام لا تناف بالنادر ، إذ النادر ولا حكم له .

والقسم الرابع :

ما يكون أداؤه الى المفسدة كثيرا . ولكن ليس غالبا كالبيع بالأجل الذي قد يؤدي الى الربا . ويتخذ بعض الناس سبيلا . وهذا يتنازعه عاملان : عامل الاذن الاصلي وهو يقتضي الحل . وعامل ما قد يفضي اليه . وهذا يقتضي التحريم . ولذلك قرر المالكية صحة التصرف . ويترك قصد الربا لنية الفاعل . فان قصد فهو آثم قلبه ومقابه عند الله . وان لم يقصد فانه لم يرتكب اثما .

هذا وان الامام مالكا فتح باب المصادر فأكثر منها ولذلك كان مذهبه خصبا وكان فقها مصنفيا يربط الأصول الشرعية بمصالح الناس .

نمو مذهب مالك وانتشاره :

كان تلاميذ مالك من الكثرة بمكان حيث كانت المدينة مقصدا للزائرين يلتقي فيها طلاب العلم من كافة الاقطار الاسلامية . وقد ذكر ابن عبد البر عددا من تلاميذه منهم :

عبد الله بن وهب ، الذي لازم مالكاً عشرين سنة ، ونشر فقهه في مصر
وعبد الرحمن بن القاسم ، وهو من أصحاب مالك الذين كان لهم أثر بالغ في تدوين
مذهبه .

أشهب بن عبد العزيز ، القيس العامري ، الذي صاحب مالكاً وثلقه عليه ،
وكان نظيراً لابن القاسم ، وله مدونة روى فيها فقه مالك تسمى « مدونة أشهب »
وهي غير مدونة سحنون .

أسد بن الفرات بن سنان ، الذي نشأ بتونس ، ثم وصل إلى المشرق فسمع
من مالك موطأً وغيره .

عبد الملك بن الماجشون ، قرينه مالك ، وقيل : أنه كتب موطأ قبل مالك .

وممن نشر المذهب عن هؤلاء :

سحنون الذي راسل مالكاً ، وسمع من ابن القاسم ، وابن وهب وأشهب ، وابن
الماجشون ، تزود من العلم بمصر ، ثم عاد إلى المغرب ، وصنف المدونة المشهورة في
فقه مالك ، وثلا الموطأ في كتب المذهب المعتمدة ، وهي عند أهل الفقه ككتاب سيبويه
عند أهل النحو ، كما يقول فيها ابن رشد ، وعبد الملك بن حبيب - وهو من الأندلس -
تلمح بها ، ثم رحل في طلب العلم وأخذ عن كثير من أصحاب مالك ، وعاد بعد ذلك إلى
الأندلس فقيها معدداً ، وعبد الله بن عبد الحكم ، ولد بمصر ، وسمع من مالك الموطأ
وروى عن أكثر تلاميذه : ابن وهب ، وابن القاسم وأشهب . وذكر القاضي عياض في
كتاب « المدارك » البلاد التي انتشر فيها المذهب المالكي فقال : غلب مذهب مالك على
الحجاز والبصرة ، ومصر ، وما والاها من بلاد إفريقية والأندلس وصقلية والمغرب
الأقصى إلى بلاد من أسلم من السودان إلى وقتنا هذا ، وظهر بهتداد ظهوراً كثيراً وضعف
بها بعد أربعمائة سنة ، وظهر بنيسابور ، وكان بها وبغيرها أئمة ومدبرون .

مناع القطان

مدير المعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية